ورشة العمل الإقليمية حول تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام 2025 وإعداد جداول العرض والاستخدام الرقمية

9-11 سبتمبر 2025، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة

الخلفية

يُعد نظام الحسابات القومية 2025 (SNA 2025) المعيار الإحصائي الدولي الجديد للحسابات القومية، وهو تحديث لنظام الحسابات القومية لعام 2008، ويشمل تطورات اقتصادية جديدة مثل العولمة والرقمنة، ويعزز الربط بين نظام الحسابات القومية والمقاييس الأوسع للرفاهية والاستدامة. تتطلب التغيرات السريعة في الاقتصاد تحديث المعايير الإحصائية بشكل دوري لإرساء إطار منهجي صارم يُسهّل تحليل الاتجاهات وإجراء المقارنات عبر الدول.

تم الانتهاء من دليل نظام الحسابات القومية 2025 (SNA 2025) بعد مشاورات عالمية حول مسودته منذ يونيو 2024، وتم أخذ الملاحظات بعين الاعتبار من قبل الفريق الاستشاري للخبراء في الحسابات القومية. وقد تم هذا التحديث بالتوازي مع تحديث الطبعة السادسة من دليل صندوق النقد الدولي لميزان المدفوعات وحالة الاستثمارات الدولية (BPM6).

وقد اعتمدت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في دورتها السادسة والخمسين في مارس 2025 نظام SNA 2025كمعيار إحصائي دولي محدث لإحصاءات الحسابات القومية (القرار 101/56)، إلى جانب استراتيجية مقترحة لتنفيذه وقرار بشأن النظام سيُعتمد من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، يدعو من خلاله، من بين أمور أخرى، "الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية إلى دعم جميع جوانب تنفيذ نظام الحسابات القومية 2025، بما في ذلك تطوير البيانات الأساسية، وإصدار الأدلة والإرشادات والدراسات الخاصة، وتنظيم الأنشطة التدريبية والتعاون الفني بين المنتجين والمستخدمين."

نظّم صندوق النقد العربي (AMF) ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالتعاون مع شركاء دوليين وإقليميين، سلسلة من الندوات الإقليمية الافتراضية بين ديسمبر 2023 وأبريل 2024 بهدف شرح التغييرات والتوضيحات المقترحة في تحديث نظام SNA 2008.

حددت لجنة الإسكوا الفنية الاستشارية للإحصاءات الاقتصادية أولويات العمل في الإحصاءات الاقتصادية والحسابات القومية، بما في ذلك "الاقتصاد العالمي والرقمي، رأس المال الطبيعي، الرفاهية، رأس المال البشري، والتصنيفات الدولية"، وذلك خلال الندوة الرفيعة المستوى حول مستقبل الإحصاءات الاقتصادية في المنطقة العربية في عام 2020. كما رحبت اللجنة الإحصائية للإسكوا بتحديث المعايير وطلبت بناء القدرات لتنفيذها في السياقات الوطنية خلال دورتها الخامسة عشرة والسادسة عشرة.

وبناءً عليه، وبعد اعتماد نظام SNA 2025 ، ستُعقد هذه الورشة الإقليمية الأولى في المنطقة العربية لتقديم التغييرات الرئيسية المتعلقة بالرفاهية والاستدامة، والتمويل الإسلامي، مع التركيز على الرقمنة والعولمة، وتنفيذ النظام في المنطقة. ومن المتوقع عقد ورشة إقليمية مستقبلية حول قضايا أخرى مثل الاقتصاد غير الرسمي وحسابات التوزيع.

يصف الاقتصاد الرقمي كيف تُغير التكنولوجيا الرقمية أنماط الإنتاج (العرض) والاستهلاك (الطلب).

وقد شهدت العديد من القطاعات الاقتصادية تحولاً رقمياً، بما في ذلك القطاعات التي ظهرت فيها نماذج أعمال جديدة بفضل التكنولوجيا الرقمية، مثل التمويل، والإعلام، والسياحة والنقل. وفي الوقت نفسه، سمح التحول الرقمي للمستهلكين بالوصول إلى مجموعة أوسع من السلع والخدمات، مع مزيد من التحكم في خصائص المعاملات. وقد أصبحت هذه الظاهرة شبه عالمية مع استمرار نمو استخدام الإنترنت، حيث استخدم أكثر من ثلثي سكان العالم الإنترنت في عام 2024.

يفرّق صندوق النقد الدولي بين "القطاع الرقمي" والاقتصاد الحديث المتزايد الرقمنة، المعروف غالبًا بـ"الاقتصاد الرقمي"، ويركز على قياس القطاع الرقمي الذي يشمل الأنشطة الأساسية للرقمنة، والسلع والخدمات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمنصات الإلكترونية، والأنشطة التي تتيحها تلك المنصات مثل الاقتصاد التشاركي.

وفي ضوء الأهمية المتزايدة للاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية، دعت إحدى تقارير الإسكوا الدول العربية إلى اغتنام فوائده مع معالجة مخاطره. وبما تمتلكه من إمكانيات بشرية كبيرة، وشباب متعلم، وموارد مالية كبيرة، وموقع جغرافي استراتيجي، فإن هذه الدول في وضع جيد لقيادة التحول الاقتصادي والاجتماعي. ويوصي التقرير بوضع أجندات رقمية على المستويين الوطني والإقليمي لتعزيز الاقتصاد الرقمي، وتطوير إحصاءات تفصيلية للاقتصاد الرقمي كأساس لتحديد الأولويات والسياسات، إلى جانب تحسين جمع البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي.

ورغم إمكانياته في دعم النمو الاقتصادي، أظهرت تقديرات جامعة الدول العربية أن حجم الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية (حسب التعريف المستخدم) لم يتجاوز 4٪ من الناتج المحلي الإجمالي لدول المنطقة. في المقابل، استناداً إلى تقديرات الاونكتاد فقد أشارت إلى أنها تتراوح بين 4.5 في المائة و15.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2019[1].

وفي اجتماع صندوق النقد العربي الحادي عشر لمبادرة عربستات (Arab Stat) في نوفمبر 2024، أظهرت نتائج المسح أن غالبية الدول تعتبر الاقتصاد الرقمي مهمًا لاقتصاداتها ولمساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

تحديث الأدلة والتوجيهات حول قياس الاقتصاد الرقمي

تتناول الفصول 22 و23 و36 من دليل SNA 2025 كيفية التعامل مع الرقمنة والعولمة في الإحصاءات الكلية، وتطوير جداول العرض والاستخدام. وتُستخدم جداول العرض والاستخدام (وجداول المدخلات والمخرجات) لدعم قضايا السياسات الوطنية والدولية، بما في ذلك سلاسل القيمة العالمية والتجارة في القيمة المضافة.

وقد طُور إطار جداول العرض والاستخدام الرقمية (DSUTs) لتحسين وضوح الظواهر الرقمية والمعلومات المتعلقة بها، مع المحافظة على التوافق مع إطار الحسابات القومية. ولا يهدف إعداد DSUTsإلى تكرار قياس التجارة الإلكترونية أو قطاع تكنولوجيا المعلومات، بل يتجاوز ذلك ليشمل المنتجات الرقمية والجهات التي تعتمد على الرقمنة في إسهامها الاقتصادي. وقد قامت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، وصندوق النقد الدولي بإعداد أدلة متخصصة لتوجيه الممارسين في إعداد هذه الجداول، وأساليب الموازنة، ومصادر البيانات، وتبادل التجارب بين الدول.

[1] Digital Economy Report 2019," United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), 2019 https://unctad.org/system/files/official-document/der2019_en.pdf.

كما توفر جداول العرض والاستخدام المتعددة وجداول المدخلات والمخرجات فهماً شاملًا للتشابك الدولي وأثره على مجالات السياسات مثل التجارة، والقدرة التنافسية، والتنمية المستدامة، من خلال منظور سلاسل القيمة العالمية، لدعم السياسات المبنية على الأدلة.

في هذا السياق، يتمثل الهدف الرئيسي من ورشة العمل الإقليمية في تزويد الخبراء من المكاتب الإحصائية الوطنية في الدول النامية والاقتصادات الناشئة بالمعرفة والمهارات اللازمة لإنتاج إحصاءات عالية الجودة عن الاقتصاد الرقمي. ومن خلال تعزيز القدرات الإحصائية في هذا المجال الحيوي، تهدف الورشة إلى تمكين هذه المكاتب وشركائها من الوفاء بولايتهم المتمثلة في توفير بيانات دقيقة وفي الوقت المناسب وذات صلة وقابلة للمقارنة دوليًا، لدعم صناعة السياسات، ورصد التقدم المحرز، ودفع عجلة التنمية المستدامة.

الأهداف:

ينظم ورشة العمل هذه صندوق النقد العربي (AMF) ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالتعاون مع شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة (UNSD)، والمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية (AITRS)، وصندوق النقد الدولي، والمركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)، لإشراك المجتمع الإحصائي العربي في خصائص نظام SNA 2025 وتنفيذه. وتهدف ورشة العمل إلى:

تعزيز الفهم للمزايا الرئيسية لـ SNA 2025 وفائدتها للسياسات في السياق العربي، بما في ذلك الرفاهية والاستدامة، والتمويل الإسلامي، والتطورات الجديدة في إحصاءات العولمة والرقمنة، لا سيما إحصاءات الاقتصاد الرقمي.

تعزيز القدرة على إعداد DSUTs لقياس الاقتصاد الرقمي وما يتجاوزه، لدعم السياسات القطاعية المرتبطة بالرقمنة.

تطوير خارطة طريق لتنفيذ SNA 2025 في المنطقة العربية.

الجمهور المستهدف:

يشمل الجمهور المستهدف ممثلين عن المكاتب الإحصائية الوطنية، والمنظمات الإقليمية والدولية، وخبراء في القياس والتعاون التنموي، والوزارات ذات الصلة. ويهدف الحدث إلى تعزيز الحوار وتزويد الدول بالمهارات اللازمة لجمع البيانات والإبلاغ عنها من خلال أنظمتها الوطنية.

وسيُدعى للمشاركة في الجزء رفيع المستوى مسؤولون كبار من الدول والمنظمات الإقليمية والدولية وشركاء المشاريع والمجتمع الأكاديمي لمناقشة فوائد تنفيذ SNA 2025 وطرق قياس الرقمنة وتطوير DSUTs لتوجيه السياسات العامة.

المكان:

ستنعقد ورشة العمل في أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة. وستُعقد الاجتماعات حضورياً باللغتين العربية أو الإنجليزية مع توفير الترجمة الفورية.